مطالبات بالكشف عن مصير 3 مختفين قسريا

الخميس 4 أبريل 2019 08:04 م

تواصل سلطات الانقلاب نهجها في الاخفاء القسرى للمواطنين بعد اعتقالهم بشكل تعسفي ضمن جرائمها المتصاعدة منذ الانقلاب العسكري الدموي الغاشم والتي لا تسقط بالتقادم وتعد جريمة ضد الإنسانية

ووثق مركز الشهاب لحقوق الإنسان اليوم الإخفاء القسري للصحفي محمد حامد محمد قمبر "63 عاما"، وذلك منذ القبض التعسفي عليه وعلى ابنته، يوم 24 مارس 2019، دون سند من القانون، من منزله بمنطقة المنتزه، قبل اقتياده لجهة مجهولة

وأدان المركز عبر صفحته على فيس بوك القبض التعسفي والإخفاء القسري بحق الصحفين، وحمل وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب ومديرية أمن الإسكندرية مسئولية سلامته، وطالب بالكشف عن مقر احتجازه والإفراج عنه

كما أدان المركز القبض التعسفي والإخفاء القسري بحق الشاب "محمد محمود عبدالعليم" طالب بكلية الهندسة، من مركز شرطة أبوكبير، بمحافظة الشرقية

يُذكر أنّه كان على ذمة القضية رقم 1094 لسنة 2018 جنايات فاقوس، وتمت له البراءة يوم 30 يناير 2019، ونُقل لمركز شرطة أبوكبير استعدادًا لإخلاء سبيله، ولكن بتاريخ 23 فبراير من العام الجاري، أنكرت إدارة مركز الشرطة وجوده، ولازال مكان احتجازه غير معلوم حتى الآن

وأكدت والدته في مداخله هاتفيه مع الحقوقى هيثم أبوخليل مساء أمس الأربعاء عبر برنامج "حقنا" على قناة الشرق أن نجلها تعرَّض من الاختفاء القسري، فتم القبض عليه وإخفاؤه قسريًا ثلاث مرات من مركز أبوكبير، بمحافظة الشرقية، ومرة من محافظة القاهرة بما يعد مخالفة للقانون الدولي والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر وأهمها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وطالبت أسرته سلطات الانقلاب بسرعة الكشف عن مكانه، وتنفيذ حكم البراءة وإخلاء سبيله

أيضا وثق الشهاب اليوم قيام قوات الانقلاب بمحافظة الإسماعيلية بالإخفاء القسري للمواطن "عادل خلف الله عبدالعال سيد" يبلغ من العمر 43 عاما، وذلك منذ القبض التعسفي عليه يوم 9 أكتوبر 2018، دون سند من القانون، قبل اقتياده لجهة مجهولة

وأشار المركز الى أن الضحية يعمل كفني صيانة بشركة الأنظمة الهندسية بالإسماعيلية، وقامت أسرته بعمل محضر رقم 672 لسنه 2019 إداري قسم ثان الإسماعيلية، وقامت بإرسال العديد من التلغرافات للجهات المعنية، ولكن دون جدوى حتى الآن

وحمل المركز وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب ومديرية أمن الإسماعيلية مسئولية سلامته، وطالب بالكشف عن مقر احتجازه والإفراج عنه